العلاقات التركية الإسرائيلية إلى أين ؟

رسول طوسون

بعدما نوّه رئيس الوزراء أردوغان إلى تفاهم تم بين تركيا وإسرائيل سارع الحاقدون على تركيا إلى شن حملة إعلامية بأن تركيا قد تراجعت عن مواقفها، وأن أردوغان قد اخفق أمام إسرائيل، فاخذت التعليقات والتحليلات التي تستهدف تشويه أردوغان تتردد في شاشات الفضائيات وتستفز الرأي العام العربي ضده.

هذه الانتهازية غير الأخلاقية تغاضت عن حقائق العلاقات التركية الإسرائيلية، فتركيا لم تتراجع عن مواقفها المتعلقة بمصالحها ومصالح فلسطين معا، وإنما عالجت هذه القضية بما يخدم القضية الفلسطينية والتركية وفق الشروط التركية.

نعم هناك تفاهمات تمت بين الطرفين لكن ليس لإصرار الطرف التركي بل بإلحاح الطرف الإسرائيلي الذي يعاني من عزلة دولية لم تشهدها إسرائيل في تاريخها سياسيا واقتصاديا وأمنيا من قبل، ناهيك عن أن تركيا ليست بحاجة إلى إسرائيل، وهي قادرة على استمرار وجودها ونموها من دون إسرائيل، ولكن إسرائيل تشهد أكبر أزماتها منذ تأسيسها، إذ فقدت حليفتها الإستراتيجية في الشرق الأوسط تركيا إثر اعتدائها الهمجي على أسطول مرمرة بشكل مخالف للقوانين الدولية، بعد أن فقدت حليفتها الأخرى في الشرق الأوسط، وهي إيران، منذ سنة 1979 عقب الثورة الإسلامية فيها.

إن إسرائيل وإن كانت صاحبة قوة عسكرية تمكنها من الاعتداء على غزة أو سوريا أو لبنان وقتما تشاء، فإنها بعد الموقف التركي الحاسم بعد هجومها على سفينة مرمرة أصبحت تحت حصار جغرافي ودبلوماسي واقتصادي يهدد أمنها واستقرارها، وذلك رغم دعم أميركا وأوروبا لها، لأن وقاحتها وغطرستها وصلت إلى حد غير محتمل إطلاقا، والدول الغربية لا تستطيع الدفاع عنها بسهولة كالسابق، حتى أميركا قالت أخيرا «إن الإسرائيليين تجاوزوا الخط الأحمر في تعاملهم معها جراء تهريب الأسرار الأميركية»!

أما التفاهم الذي تم بين الطرفين التركي والإسرائيلي ولم يتم التوقيع عليه بعد، فكان بإصرار مستمر من طرف إسرائيل للخروج من الحصار الذي تعيشه، وهو ما أدركته الحكومة التركية في توازن علاقاتها الدولية مع أميركا والاتحاد الأوروبي، ودور تركيا المستقبلي في السياسة الدولية بعد وصول رجب طيب أردوغان إلى سدة الرئاسة التركية.

فتركيا جمدت تعاونها الأمني والعسكري مع إسرائيل، وهذا ما جعل إسرائيل تشعر بحصار أمني وعسكري لم تعهده من قبل، وكذلك أصبحت القوات الإسرائيلية معزولة عن المنطقة بعد سنة 2011، أي بعد إلغاء الاتفاقيات الموقعة مع تركيا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المسؤولين العسكريين عن اعتداء أسطول مرمرة على وجه التحديد أصبحوا لا يستطيعون التحرك خارج إسرائيل بسبب الدعاوى القانونية التي تنتظر في المحاكم ضدهم.

وإذا وجد من يدعي أن العلاقات العسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل مستمرة مستدلا بالأخبار التي نشرت في السنة الماضية عن نقل قطع غيار عسكرية من إسرائيل إلى تركيا، فهو لا يعلم أن أن ما تم هو عملية إتمام لصفقة عسكرية سابقة كان على إسرائيل الوفاء بها بحسب الاتفاقيات السابقة، ولم تكن اتفاقية جديدة ولا مواصلة لأي اتفاقية تتعلق بالتعاون العسكري بينهما.

فما تم أشبه بالدين الذي كان على إسرائيل دفعه لتركيا، ومع ذلك وبعد أخذ تركيا حقها في تلك الصفقة لم تعمل على تمديد أي اتفاقية ثنائية بينهما، رغم سعي إسرائيل المتواصل من أجل ذلك، فالعلاقات العسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل منقطعة انقطاعا تاما، وإسرائيل هي التي تشتكي من هذا الانقطاع وتسعى لإنهائه.

أما الحصار الأهم الذي تعيشه إسرائيل فهو الحصار الاقتصادي المتعلق بالصفقة الكبيرة التي تكلف مئات مليارات الدولارات حيال الغاز الطبيعي والنفط، فمن المعلوم أن رصيدا كبيرا قد عثر عليه من الغاز والنفط في المنطقة الاقتصادية الخالصة بالدولة الإسرائيلية في شرق البحر الأبيض المتوسط، ولا يمكن لإسرائيل تصديره إلى الغرب إلا عن طريق تركيا، وهذه صفقة تتعلق بمئات المليارات المالية، ولذلك تسعى إسرائيل إلى تطبيع العلاقات مع تركيا بهدف انفتاحها على الأسواق العالمية عبر تركيا، وهذا هو الدافع الحقيقي وراء سعي إسرائيل لتلبية كل المطالب والشروط التركية لإعادة العلاقات بينهما.

ولا شك في أن لتركيا مصالح اقتصادية وسياسية من إعادة العلاقات مع إسرائيل، ولكنها غير مضطرة للخضوع للمطالب الإسرائيلية، فتركيا مثلا تستفيد من صفقات النفط والغاز، ولكن السياسة الخارجية التركية في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية ليست مبنية على المصالح التجارية فحسب، وإنما إلى جانب المصالح لا بد من مراعاة الحقوق الإنسانية، فتركيا تمارس سياستها الخارجية وهي تراعي الحقوق الإنسانية مع المصالح الأخرى، وفي مقدمة الحقوق الإنسانية التي تراعيها تركيا مع إسرائيل حقوق إخواننا الفلسطينيين في غزة والضفة معا.

مع الإشارة إلى ضرورة التفريق بين العلاقات الخاصة للشركات التركية والإسرائيلية والعلاقات التجارية الرسمية بين الدولتين، فحجم التجارة المستمرة مع القطاع الخاص الإسرائيلي الذي يبلغ 4 مليارات دولار لم يتأثر بسوء العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، لأنها ضمن العلاقات الاقتصادية الحرة وليست ضمن العلاقات الحكومية، ولأن تركيا تميز بين العلاقات الحكومية والعلاقات التجارية بين الشركات المدنية.

وعندما تقطع تركيا علاقاتها مع إسرائيل سواء قطعتها سياسيا أو دبلوماسيا أو عسكريا وما شابه ذلك من علاقات حكومية فهي لا تربط معها العلاقات القائمة بين الشركات الخاصة، فالعلاقات الخاصة تتعلق بمصالح الناس والشركات الخاصة وبحقوق الإنسان، وعندما تعاقب الحكومة التركية إسرائيل فإنها تعاقب الحكومة الإسرائيلية ولا تعاقب الشركات التركية ولا الإسرائيلية وما بينهما من عقود مبرمة، وهذا التصرف ليس خاصا بالشركات الإسرائيلية بل هو جار على كل الشركات التجارية التي تتعامل مع الشركات التركية، ومثال ذلك الحال مع الشركات المصرية، فهي لم تنقطع ومتواصلة رغم العلاقات المتوترة بين الحكومة التركية والانقلابيين في مصر.

وهناك من يلوم تركيا على أنها هي الدولة الأولى ذات الشعب المسلم الكبير التي اعترفت بالدولة العبرية، ونحن نقول إن هذا العتاب صحيح وفي محله، بل نحن أيضا نلوم ونعاتب المسؤولين الذين اعترفوا بإسرائيل سنة 1949 في عهد الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري).

فقد كانت الحكومة التركية وقتذاك تعادي المبادئ الإسلامية، وقد صنعت ثقافة وطنية للشعب التركي المسلم يعادي فيها دينه وحضارته وتاريخه، بل كانت تمنع أبسط العبادات، وعلى سبيل المثال كانت تمنع قراءة القرآن وتمنع رفع الأذان باللغة العربية، وكانت الحكومة تلتزم بالعلمانية المتشددة، وتحاول تغريب الشعب المسلم و تمنع أبسط المظاهر الإسلامية من الحجاب إلى العمامة إلى الصلاة إلى الحج وغيرها.

لقد كانت تصرفات الحكومات التركية السابقة وضغوطها على الشعب المسلم أثقل وأشد من ضغوط الاحتلال الغربي، فتلك الحكومات هي التي اعترفت بإسرائيل، وهي التي طورت العلاقات مع إسرائيل في الفترة الاستثنائية، فعهد الحكومات العلمانية المتشددة أساء إلى الشعب التركي قبل أن يسيء إلى غيره من الشعوب المسلمة، خاصة في فترة 28 فبراير/شباط فقد عانى المتدينون الأتراك وتعرضوا لضغوط ومضايقات شديدة إلى حد طرد آلاف الموظفين من عملهم وإغلاق مدارس الأئمة والخطباء وما إلى ذلك من أنواع الحظر على الإسلام، وكل ما يمت إليه بصلة.

وبعدما بدأت الانتخابات الحرة وفازت الأحزاب اليمينية، اتخذت تلك الأحزاب التركية مواقف إيجابية لصالح الفلسطينيين وقطعت العلاقات مع إسرائيل ثلاث مرات (1956 و1980 و2010)، وذلك رد فعل على التصرفات الهمجية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والعرب.

وخلاصة القول أن ما تم من تفاهم جديد مع إسرائيل لم يكن مطلبا تركيا أولا، بل كان بإصرار إسرائيلي، نظرا لحاجتها إلى تركيا، وتركيا تعلم ذلك وهي واثقة بنفسها ثانيا، ولن توافق على عودة العلاقات بين البلدين إلا بعد تنفيذ إسرائيل للشروط التركية كاملة ثالثا، وإلا فلن يحصل تقارب إطلاقا.

لقد خضعت إسرائيل للمطلب التركي الأول، وهو تقديم الاعتذار وفي ذلك اعتراف من الدولة الإسرائيلية بأنها هي المعتدية، ولذلك ألزمت بدفع تعويضات مالية كبيرة لأسر الشهداء وفق القانون الدولي، ومع ذلك نعتقد أن هذه العلاقات لن تعود إلى سابق عهدها ما دام حزب العدالة والتنمية في الحكم، وأنها لن تعود إلى سابق عهدها ما دام أردوغان قائد السفينة التركية.

إن تركيا التي يديرها أردوغان تأخذ في عين الاعتبار المصالح التركية إلى جانب المصالح الفلسطينية في علاقتها مع إسرائيل، ومن المتوقع أن يتوج أردوغان شروطه على إسرائيل بزيارة له إلى قطاع غزة، وذلك بعد إبرام التفاهم ليقول للفلسطينيين إنه لم يخنهم وإنه معهم!

«الجزيرة نت»

الدين والسياسة والانتخابات .. هل انتهكنا الخطوط الحمراء ؟!

جمال سلطان

لم يعان الإسلام وهيبته في مصر مثلما عاني في تلك الأشهر الأخيرة ، وإن شئت الدقة الأيام الأخيرة ، وسط حالة من الفوضى العارمة والاضطراب الذي نتج عن خلط الفتوى بالموقف السياسي بصورة عصبية ومتعجلة ومتحازبة ولا تتحوط لحساسية الأمر ولا لحرمة الدين وجلال أمره قبل السياسة وبعدها ، وقد تجلى هذا التمزق بأشد صوره في الموقف من الانتخابات الرئاسية الحالية ، حيث كنا أمام عدة فتاوى ، كلها من شخصيات دينية رفيعة ، رسمية أو مستقلة ، وهي إحدى تجليات الانقسام الوطني والشعبي واسع النطاق حول الموقف من الإطاحة بالرئيس المنتخب السابق محمد مرسي وفرض خارطة طريق تنتهي بانتخاب رئيس جديد ، كان هو الشخص الذي قرر الإطاحة به ، في اللحظة قبل الأخيرة لخارطة الطريق ، هناك من ينظر إلى ما حدث بوصفه انقلابا على الشرعية واغتصابا للسلطة ، وهناك من يراه ثورة على استبداد الجماعة وتصحيحا للمسار ، وأن البلاد لن تبقى فارغة بدون رئيس ، وعلى إثر ذلك بدأنا نسمع سيل الفتاوى من كل جانب ، لتعزيز موقفه وتعظيم حرمة موقفه بجعله الموقف الديني الشرعي الذي يدعو إليه الإسلام والذي لا يقبل خلافه ، صدرت فتوى من عدد كبير من الشخصيات الدينية والفكرية من داخل مصر وخارجها تؤكد على أن المشاركة في الانتخابات الرئاسية الحالية حرام شرعا وأن من يشارك فيها آثم ومعين على الظلم ، وقد صدرت أيضا في هذا السياق فتوى من فضيلة الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي ، الذي يواجه حملة تشهير قاسية ومريرة بسبب موقفه ضد المشير عبد الفتاح السيسي وخارطة الطريق ، الشيخ يوسف أيضا قدم فتوى في هذا السياق تؤكد على أن المشاركة في الانتخابات حرام شرعا ولا يجوز لمسلم الإسهام فيها وأن من يشارك فيها هو آثم شرعا ، وهناك فتاوى أخرى لشخصيات أقل حضورا وجماهيرية ترى نفس الرأي وتؤكد على حرمة المشاركة ، بالمقابل ، وجدنا فتوى شرعية من مفتي الجمهورية فضيلة الدكتور شوقي عبد الحكيم تؤكد على أن المشاركة في الانتخابات فريضة شرعية وواجب ديني يدعو له الإسلام لحماية الوطن وتعزيز أمنه ، وندد المفتي في بيانه بالدعوات التي تحرم المشاركة ووصفها بالبطلان الشرعي وأنها لا تمثل الدين وإنما تشوهه ، الموقف نفسه صدر عن الأزهر في صورة تصريحات من دون بيان رسمي تدعو للمشاركة في الانتخابات بوصفه واجبا شرعيا ومطلبا دينيا لحفظ الدين وحماية الوطن من الفوضى والانقسام ، الأمر نفسه صدر من وزير الأوقاف ، ورغم أنه منصب تنفيذي سياسي إلا أن وزير الأوقاف يقدم نفسه دائما بوصفه عالما شرعيا ، وكان مسهلا جدا في التصريحات والبيانات التي تصل إلى حد الشتائم للمخالف دينيا ، أيضا في هذا الجانب يقف حزب النور السلفي الذي صدرت منه فتاوى عديدة تؤكد على أن المشاركة في الانتخابات واجب ديني لحماية الوطن من الانقسام والخطر وحفظ الدين ، وقد تجاوز حزب النور هذه النقطة لما هو أبعد ، حيث حدد المشاركة وانتخاب المشير السيسي باعتبار التصويت له واجب ديني ، ولكنه لم يؤثم من يصوت لغيره ، ووصل الحال إلى حد قيام أعضاء بالحزب بلصق صور المشير السيسي في أعمدة المساجد ، وهو تطور مدهش جدا ، وكان عهدي بالسلفيين حتى وقت قريب هو الخلاف حول مشروعية التصوير من أساسه ، وكم نشرت من فتاوى والشرطة عن أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة ، وهذا بيت الله ، وليس أي بيت .

هذا المشهد تنظر له النخبة على أنه نوع من توظيف الدين لخدمة الموقف السياسي ، وهذا خطره محدود ، لكن المصيبة في ملايين الناس البسطاء في كل مكان ، عندما يرون الدين ممزقا بهذه الصورة ، ويستخدم لخدمة مواقف سياسي متناقضة للغاية ، هذا شمال وهذا يمين ، والكل يقول أن رأيه هو المعبر عن رأي الدين والشريعة ، ومن الصعب أن تلوم هذا الطرف أو ذاك ، كما أنه من المستحيل أن تمنع مثل هذا الموقف الخطير من التكرار في ظل هذه الأجواء المحمومة والرهيبة ، ولكني أتصور أن الجميع مدعوون -ولو بعد مرور العاصفة- إلى إعادة النظر في هذا كله ، وضبط حدود اشتباك الدين بالسياسة ، وبدون شك لا يمكن فصل الدين عن التأثير في الموقف السياسي ، ولكني أتصور أنه أيضا لا يمكن أن نغرق الدين في تفاصيل الاجتهاد السياسي وصراعاته على هذا النحو ، لأنه يهدد حرمة الدين وقدسيته وهيبته في نفوس الناس ، وهذا أخطر كثيرا من خسارة أي موقف سياسي .

عن «المصريون» القاهرية

أمة في دائرة الخطر

د . خليفة راشد الشعالي

يتداول بعض المستغربين من مثقفينا عبارات يعتقدون أنها مسيئة ومستفزة لمشاعر عرب الجزيرة، حيث يتهمونهم بالبداوة، وأنهم ليسوا أكثر من رعاة إبل وخيل وماشية، وعلى العكس مما يعتقدون، فتلك تهمة لا يبرأ منها العربي الأصيل، بل هي صفة يفاخرُ بها العرب ويفخرون أنهم من ساسة الخيل والإبل والماشية، فهذه المهنة جزءٌ أصيل من تراثهم، وهي مكونٌ أساسٌ من مكونات هويتهم ، ويتفاخرون بكونهم من أول الجماعات البشرية التي رَوّضت هذه الكائنات وسخرتها لخدمة الإنسان ولعمارة الأرض، وعبر هذه الرحلة الطويلة والممتدة إلى أزمان غابرة، لم تبخل عليهم هذه الكائنات الجميلة بما لديها، فأعطتهم الكثير وتعلموا منها بقدر ما علموها ودربوها، وبلغة هذا الزمان؛ تبادلوا معها المعرفة، وتعززت في نفوسهم بسبب هذه العلاقة الحميمة قيم فطرية، من سلوك هذه الكائنات، حيث رأوا في بعضها الأنفة والصبر والوفاء والعطف وعدم نكران الجميل . ولهذا، عطفوا عليها وصارت الرأفة بها شيمة من شيمهم، فخلد الأولون منهم حبها شعرا ونثرا، فقال طرفة في الإبل: وَإبِي لأمْضِي الهم عندَ احْتضارِهِ بِعَوْجَاءَ مِرْقَال تُرُوحُ وتَغْتَدِي × بَسُبْ حَبَابَ المَاءِ حَيْزُومُهَا بِهَا كَمَا قَسَمَ التُرْبَ المُفَايِلُ بِاليَدِ . واعتنى بها المحدثون، رَدا للجميل واعترافا لها بمساهماتها في استمرار الحياة وبقاء الإنسان على هذه الأرض التي كانت هذه الكائنات من عمار الحياة فيها .

العرب لا تحب هذه الكائنات تصنعاً ولا تزلفاً، ولا تجاملها مجاملة، فهي في أعرافهم تتعرف إلى من يحبها وتقترب منه وتبادله الحب، وتجفل ممن يضمر لها العداوة ويبغضها وتبتعد عنه، وعلى النسق نفسه تسير علاقتهم مع الإنسان الآخر فيما يتعلق بقراءة لغة الجسد والتعرف إلى مشاعر الآخر . . . فالعين تعرف من عيني محدثها إن كان من حزبها أو من أعاديها .

والعرب – مثلهم مثل باقي الشعوب والأمم – يخطئون ويصيبون، وهم إلى الصواب أقرب في سلوكهم إذا ما اعتمدوا معيار قيمهم التي توارثوها؛ لأنها تعبر بشكل واضح عن هويتهم الأصيلة، وإذا ما أخفقوا وتنكروا لقيمهم فإنهم لن يكونوا إلا مسخا من المسوخ المتكررة في هذا الكون الفسيح . وفي هذا السياق، يبدو أن عرب هذا الزمان بدأوا ينزع قيمهم شيئا فشيئا، أو أنهم يتنازلون عنها ابتغاء مرضاة الآخر، الذي أثبت التاريخ أنه لن يرضى عنهم إلا إذا اتبعوا ملته، وألقوا بورقة التوت الأخيرة من على أجسادهم . والشواهد في بلاد العرب كثيرة، وأبرزها ما عبرت عنه إحدى الصحف الأجنبية الموثوقة قبل أيام، والمتمثل في مشروع «حضاري» ستقوم به وزارة الأسرة في دولة أوروبية، يتم بمقتضاه تبني خمسة وخمسين ألف طفل سوري – من الذكور والإناث – في هذه الدولة، وقد تناقلت وكالات الأنباء هذا الخبر دونما تعليق من الجامعة العربية أو المؤسسات الوطنية، العربية والإسلامية ولا حتى السورية، الأمر الذي يمثل صفعة إلى القيم العربية، بل هي كارثة تحل بهذه الأمة، التي لم تستطع أن تحتضن أبناءها وتأويهم من التشرد والضياع والبرد، وتأمنهم من الجوع والخوف .

وللعلم فإن هؤلاء الأطفال جزء بسيط من ملايين الأطفال في سوريا والعراق والصومال واليمن ومصر وقبل ذلك فلسطين، والمبادرة الألمانية لا تعدو كونها مبادرة رمزية روّجتها وتشهرها هذه المجلة لتستفز مشاعر الأوروبيين والأمريكيين والكنديين والأستراليين من أجل القيام بمبادرات مماثلة . وأمام وضع مثل هذا تكون قيَمُ الأمة محَل نظر، بل نجزم أن كل الأمة محل نظر، والقائمون عليها إما أنهم مغيبون في دهاليز السياسة وفي أبراجها العاجية وفي بحور التنافس على قيادتها، أو أنهم لا يدركون خطورة تهالك القيم في مجتمعاتهم وفناء الهوية، وفي كلتا الحالتين هم يرتكبون خطيئة لا تغتفر، فقديما قيل: إذا كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظمُ .

عن «الخليج» الإماراتية